

ويقع واجبا كما لو تكلف المعسر بخوض قرض واخرج كالو تكلف من
 لم يجب عليه الحج وحج فإنه يصح ويقع عن فرضه قال ابن قاسم وينبغي
 ان يعد من المعسر من استحق معلوم وظيفة لكن لو تبسر خذ
 وقت الحوب لها طلة الناظر ونحوه لأنه حينئذ غير قادر وان كان
 مال الكافر والمعلوم من بيع الوقف قبل قبضه حيث اتي بما عليه
 ومن له دين حال على معسر تغذر استيفاؤه منه وقت الوجوب
 وان قدر عليه بعده ومن غصب اوسر قومه او اضل عذر ويقارق
 زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتبسر خذ في الحال والمال
 المفصوب والمسروق ونحوها لكن لا يجب الإخراج في الحال بتعلقها
 بالعين بخلاف الفطرة لا تتعلق الا بالذمة قال عرش اقول قد يتوقف
 فيما ذكره لأن التعلق بالذمة لا يدخله في عدم وجوبها وانما العلة
 في وجوبها وجود الفضل عما يحتاج اليه وهذا واحد بالقوة
 ولو ايسر بعض صيغان قدم وجوب نفسه بخروجته لأن تقفها
 أكد لأنها لا تسقط بغير الزمان شرخادها شر ولد الصغير
 اباة وان علا ولو من قبل الأم شرخامه كذلك شر ولد الكبير الذي عجز
 عن الكسب شرقيقه وتقدم منه ام الولد شر المديون شر المعلق عنقه
 بصفة وانفق الأئمة الأربعة على ان الواجب صاع من ابي جنس
 من الأقوات كالبر والشعير والتمر والزبيب والأقط اذا كان
 قوتا الا باحنيقة في البر فقط فقال يجب نصف صاع منه او
 منه دقيقة او سويقه وهو ما يجزئ شر يطحن لكن عند الشافعي
 وما لك يجب اخراج الصاع من غالب قوت اهل محل المؤدي عنه

في جميع

في جميع السنة الا ان يتقل العلامه فهو افضل فلو كان بهذا المحل
 اقول لا غالبية كسنة اشهر من بر سنة من شعير تخير بينهما
 ولو كانا يفتنون جنسين تحتلطن كبر الشعير فان كان احدهما كاش
 وجب الإخراج منه فقط وان تساويا تخير بين ان يخرج صاعا ملا من
 البر مثلا او صاعا ملا من الشعير مثلا ولا يجوز ان يخرج الصاع من المحل
 او نصفه من احدهما او نصفه من الآخر واجناس الأقوات اربعة عشر
 جنسا جمعها بعضهم ثمانية الأعلف الا علا مشير لها بجره فكانت البت الاربع
 البتة بالله سئل شيخنا في زكوة الفطر هل يترك زكاة الفطر لو جلا
 حروف اولها جات مرتبة اسماء قوت زكاة الفطر ان عقلا
 قالها من بالله للبر المسكين من سل السلت وهو المعروف بشعير النبي والذالذرة
 ومنها الدخن والكرالرز والحاء الحمص والميم اللانش ومنه الجلبان والجيلة
 والعبث للعدس والقاء والفور والتمار والزبيب واللائف للاقط
 والام البن الذي لم ينزع زبده ان كان قد لبس ما يبي منه صاع اقط والليم
 للعبث الذي لم ينزع زبده فان كان اهل محل المؤدي عنه يفتنون سوى
 هذه المذكورات كالحجر والديس فقال مالك يخرج منه وقال الشافعي يجب
 الإخراج من غالب قوت اقرب الحال اليه وان كان بقره صيلا من مستويان
 قرا باوختلف الغالب من اقواتها تخير بينهما والاعلى لكل وقال ابو حنيفة
 واجد لا يجب ان يخرج من غالب قوت بلده بل تخير بين الاصناف والنصو
 عليها في الحديث وافضلها اكثرها شيئا وما لو تبسر عليه كذرة وخجن بعين
 فيها القيمة وانفق الأئمة الأربعة على ان لا يجوز اخراج قيمة زكاة الفطر
 الا باحنيقة فقال يجوز بل هو الا فضل في السنة اما في السنة فدفع العمن افضل